مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري
نيسان/ أبريل/ 2013

OCHA

نظرة عامة

أبرزت مستويات التوتر والعنف المتزايدة المسجلة خلال نيسان/أبريل في أنحاء الضفة الغربية المخاوف المتواصلة المتصلة بحماية المدنيين وخصوصاً الأطفال.

ومع نهاية نيسان/أبريل بلغ المتوسط الشهري لعدد المدنيين الفلسطينيين الذين أصيبوا على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية منذ بداية عام 2013 ضعف المتوسط الشهري الذي سجل في عام 2012 (523 مقابل 252). وبالرغم من أنّ معظم إصابات هذا الشهر وقعت جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع إلا أنّ المتوسط الشهري لعدد المدنيين الذين أصيبوا جراء الرصاص المطاطي والذخيرة الحيّة كان أكبر بأكثر من ثلاثة مرات مقارنة بالعام الماضي (213 مقابل 68). بالإضافة إلى ذلك قتل منذ مطلع العام تسعة مدنيين فلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية بينهم شابّان هذا الشهر مقارنة بثلاثة قتلى في الفترة المماثلة من عام 2012.

محتويات التقرير

ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية 2
مخاوف إزاء اعتقال الأطفال الفلسطينيين في الخليل 6
إغلاق معابر غزة 8
الانتهاء من أعمال تجديد محطة مؤقتة لمعالجة مياه الصرف الصحي في غزة 8
ارتفاع حاد في عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية 10
عائلات اللاجئين الفلسطينيين تهرب من سوريا إلى قطاع غزة 13
محكمة إسرائيلية تقر مسار الجدار في وادي كريمزان 14
مشروع بتمويل من صندوق الاستجابة الطارئة يستهدف الأشخاص ذوي الإعاقات في غزة 15

أبرز التطورات

- السلطات الإسرائيلية تقلص منطقة صيد الأسماك من 6 إلى 3 أميال بحرية
- إغلاق معابر غزة يؤدي إلى نقص المواد وزيادة القيود المفروضة على التنقل
- تهجير المزيد من سكان الضفة الغربية مؤقتاً بسبب تدريبات عسكرية

أبرز الأرقام في آذار/مارس 2013

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	3
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	661
أطفال فلسطينيون محتجزون لدى إسرائيل	236
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	46
طلبات المرضى للخروج من غزة التي وافقت عليها إسرائيل	92%

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

402 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 33% من التمويل

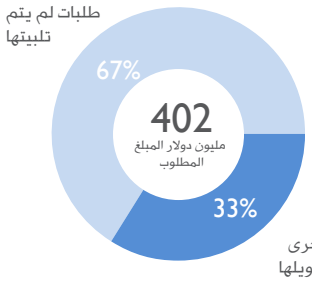

اشتباكات بين المتظاهرين الفلسطينيين الذين يتظاهرون ضد القيود المفروضة على التنقل والقوات الإسرائيلية في قرية كفر قدوم (قلقيلية).

نوح عبيد، آذار/مارس 2013

www.ochaopt.org
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

ووقعت معظم الخسائر البشرية هذا الشهر في سياق الاشتباكات التي اندلعت خلال المظاهرات التي نُظم معظمها تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وإجمالاً، أدى ارتفاع مستوى الخسائر البشرية في صفوف المدنيين إلى زيادة المخاوف إزاء الاستخدام المفرط للقوة على أيدي القوات الإسرائيلية إلى جانب غياب التحقيقات الجدية وخصوصا في حالات الإصابة الخطيرة.

وتفيد وكالة الأمن الإسرائيلية أنّ ارتفاعا طرأ هذا الشهر على عدد الهجمات الفلسطينية ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. وفي 30 نيسان/أبريل، طعن رجل فلسطيني مستوطناً إسرائيلياً وقتله عند حاجز في شمال الضفة الغربية مما أدى إلى موجة من هجمات العنف على أيدي المستوطنين استمرت حتى بداية أيار/مايو.وفي ظل التوترات المتزايدة أبلغ عن زيادة في عمليات اعتقال الأطفال الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية في جنوب الضفة الغربية. وتفيد السلطات الإسرائيلية أن ارتفاعاً في حوادث رشق الحجارة ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنين أدى إلى سلسلة من عمليات الاعتقال التي استهدفت أطفالا فلسطينيين في نيسان/أبريل. ويفيد نادي الأسير الفلسطيني أنّ 30 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاما اعتقلوا في محافظة الخليل وحدها. واعتقل معظم الأطفال من منازلهم في منتصف الليل مقيدي الأيدي ومعصوبي الأعين وتمّ التحقيق معهم بدون حضور محامٍ أو شخصٍ بالغٍ. وأدت بعض هذه الحالات إلى تقديم شكاوى حول سوء المعاملة خلال التحقيق.

يتوجب على إسرائيل قانونياً، بوصفها القوة المحتلة، حماية السكان المدنيين الخاضعين لسلطانها وخصوصا الأطفال.

في أعقاب تجميد فعلي لعمليات الهدم في آذار/مارس، استأنفت السلطات الإسرائيلية عمليات الهدم في القدس الشرقية والمنطقة (ج) ضد المباني بحجة عدم حصولها على تراخيص بناء إسرائيلية. وهدم خلال الشهر ما مجموعه 46 مبنى مما أدى إلى تهجير 64 مدنياً فلسطينياً نصفهم من الأطفال وأثرت سلبياً على ما يزيد عن 350 آخرين. وإجمالاً في عام 2013، طرأ ارتفاع بنسبة 30 بالمائة على عدد المهجرين نتيجة عمليات الهدم وهو مصدر قلق آخر فيما يتصل بالحماية.

يتوجب على إسرائيلي قانونياً، بوصفها القوة المحتلة، حماية السكان المدنيين الخاضعين لسلطانها وخصوصا الأطفال. ويتضمّن ذلك اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الإفراط في استخدام القوة والتي تشمل مراجعة تعليمات استخدام السلاح ووسائل مكافحة الشغب وضمان إجراء تحقيقات فاعلة في جميع الحوادث التي تسفر عن خسائر في صفوف المدنيين.

ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية

معظم الإصابات وقعت خلال الاحتجاجات المتصلة بالأسرى الفلسطينيين

ارتفع عدد الإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية خلال نيسان/أبريل.

خلال اشتباك دموي وقع في الثالث من نيسان/أبريل عند حاجز عيناف (طولكرم)، أطلقت القوات الإسرائيلية النار وقتلت شابين فلسطينيين بحجة أنهما ألقيا زجاجات حارقة باتجاه الجنود المتمركزين في برج المراقبة التابع للحاجز. وتفيد التقارير الأولية أنّ أحد الشابين أصيب في الجزء العلوي من الجسم وأصيب الآخر في الظهر.[1] وبهذا يرتفع عدد القتلى في صفوف المدنيين الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية منذ مطلع عام 2013 إلى تسعة.

وأصيب خلال الشهر أيضا 627 فلسطينياً من بينهم 286 طفلاً على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية مما أوصل المتوسط الشهري لعدد المصابين خلال عام 2013 إلى 523 مصاباً. ويمثل هذا العدد ضعف المتوسط الشهري في عام 2012 (252) وأربعة أمثال المعدل الشهري في عام 2011 (121).[2]

في 30 نيسان/أبريل، طعن رجل فلسطيني مستوطناً إسرائيلياً يبلغ من العمر 32 عاماً وقتله عند حاجز زعترة/تبواح في شمال الضفة الغربية مما أدى إلى موجة من العنف استمرت حتى بداية أيار/مايو. سيرد في تقرير مراقب الشؤون الإنسانية التالي تحليل كامل لهذا الحادث.

ووقع 88 بالمائة من الإصابات في صفوف الفلسطينيين في أبريل/نيسان خلال المظاهرات، بعد اندلاع اشتباكات بين الفلسطينيين الذين رشقوا الحجارة وقوات الأمن الإسرائيلية. ووقعت معظم الإصابات خلال المظاهرات التي نُظمت هذا الشهر في أعقاب وفاة الأسير الفلسطيني ميسرة ابو حمدية بالسرطان في الثاني من نيسان/أبريل، وفي أعقاب مقتل الشابين الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية بعد يوم من وفاة الأسير أبو حمدية؛ وخلال مظاهرات نُظمت إحياءً لذكرى يوم الأسير الفلسطيني في 17 نيسان/أبريل. وتلقى 50 بالمائة (315) من بين المصابين علاجا جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع أو الإصابة المباشرة بقنابل الغاز المسيل للدموع و41 بالمائة (261) أصيبوا بالرصاص المطاطي. وإجمالا في عام 2013، وقع ما يقرب من نصف الإصابات جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع إلا أنّ المتوسط الشهري لعدد المدنيين الذين أصيبوا بالرصاص المطاطي والذخيرة الحيّة ارتفع بصولة ملحوظة (213 مقابل 68).

تضاعف عدد الإصابات بالرصاص المطاطي والذخيرة الحيّة ما يزيد عن ثلاثة مرات خلال عام 2013.

استمر ارتفاع عدد الإصابات الفلسطينية على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية على مدار السنوات الماضية غير أنّ الأشهر الأربعة التي شهدت أعلى معدلات شهرية لمثل هذه الإصابات التي يوثقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ كانون الثاني/يناير 2005، وقعت خلال السنة الأخيرة منها، ثلاثة خلال الأشهر الستة الاخيرة (أنظر الرسم البياني). إنّ الارتفاع العام في عدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين إلى جانب حقيقة أنّ معظم هذه الإصابات وقعت، على الأقل منذ كانون الثاني/يناير 2012، في سياق المظاهرات الشعبية هو دليل على التوتر المتصاعد

إصابات الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية

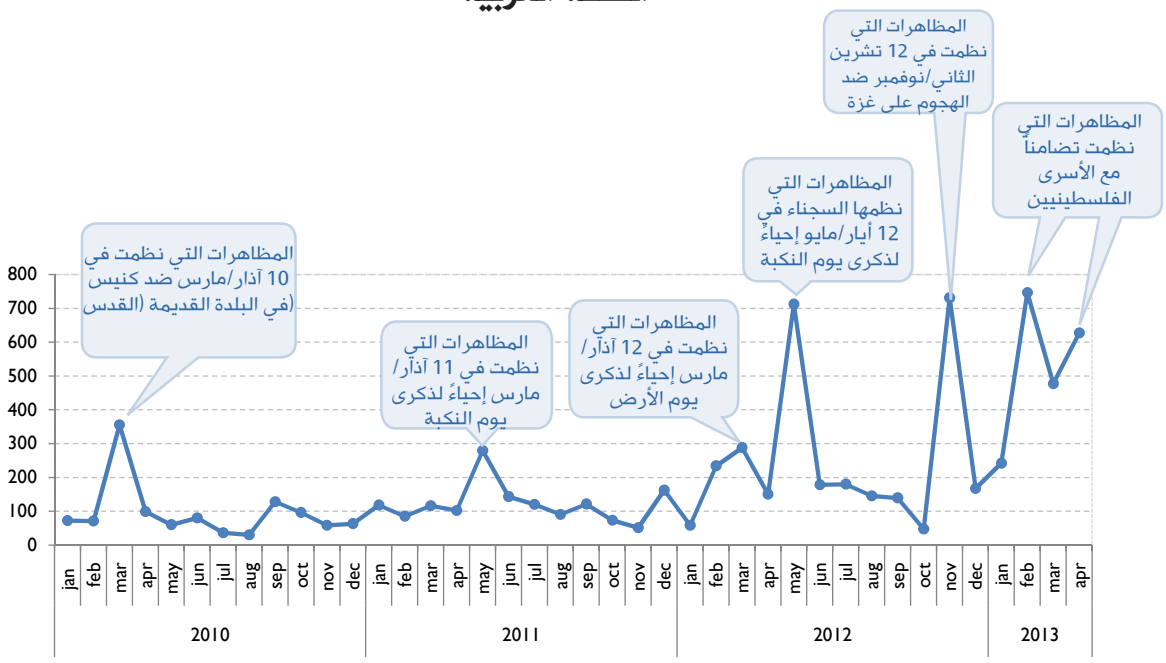

في الضفة الغربية وخصوصا فيما يتصل بالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وبناء الجدار، والقيود المفروضة على التنقل والوصول، وتضامنا مع الأسرى الفلسطينيين. وتفيد وكالة الأمن الإسرائيلية، أنّه طرأ خلال هذا الشهر ارتفاع في عدد الهجمات الفلسطينية ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية.[3]

ولا تزال هناك فجوة كبيرة فيما يتعلق بالمساءلة في الحوادث التي تسفر عن خسائر بشرية في صفوف المدنيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية. بموجب القانون الدولي يتوجب على جميع الدول والأطراف المتورطة في الصراع أن تحقق في حالات انتهاك القانون وخصوصا الحالات التي تتضمن خسائر بشرية في صفوف المدنيين بصورة فاعلة وعاجلة ومستقلة وغير متحيزة وتتسم بالشفافية.

وفي تطور إيجابي خلال نيسان/أبريل 2011، بدأت السلطات الإسرائيلية في فتح تحقيقات للشرطة العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي في الحالات التي قُتِل فيها مدنيون على أيدي القوات الإسرائيلية. قبل ذلك، كان يفتح في كل حادث مماثل «تحقيق إجرائي» داخلي يقرر المدعي العام للجيش الإسرائيلي على أساسه فتح تحقيق للشرطة العسكرية أم لا. وفي أعقاب تغيير السياسة، فتحت وحدة تحقيقات الشرطة العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي تحقيقات في 18 حالة قتل، أحدها في حادث مقتل الشابين الفلسطينيين هذا الشهر. ولم يؤد سوى واحد من هذه التحقيقات إلى توجيه اتهام: ففي آذار/مارس 2013، أدين جندي إسرائيلي بتهمة القتل غير العمد بسبب الإهمال لمدني فلسطيني في جنوب الضفة الغربية في 12 كانون الثاني/يناير 2013. وعبرت منظمات حقوق الإنسان عن قلقها من أنّه بالرغم من فتح هذه التحقيقات إلا أنّها لا تحظى دائما بالمتابعة الفاعلة وبعضها يظل مفتوحا لعدة سنوات دون نتيجة.[4]

وما زال هنالك مصدر قلق آخر يتعلق بوجود فجوة كبيرة في المساءلة عن الحالات التي تتضمن إصابات خطيرة في صفوف المدنيين الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية التي قلما يفتح في أعقابها تحقيقات للشرطة العسكرية. وبالرغم من أنّه يفتح في بعض الحالات تحقيقات إجرائية إلا أنّ هذا النوع من التحقيقات لا يستوفي أيّا من معايير القانون الدولي وغير كافٍ لتحديد ما إذا كان من الواجب فتح تحقيق للشرطة العسكرية.[5]

مخاوف إزاء سوء معاملة السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية

بلغ عدد السجناء الفلسطينيين المحتجزين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل حتى نهاية نيسان/أبريل 4,748 أسيراً فلسطينياً من بينهم 236 طفلاً بسبب أعمال متصلة بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية. ويحتجز 155 سجيناً من بين هؤلاء السجناء دون اتهام أو محاكمة بموجب أوامر اعتقال إداري يمكن تجديدها لأجل غير مسمى.

عبرت جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية وهيئات مراقبة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ زمن عن قلقها إزاء المعاملة الإسرائيلية للسجناء الفلسطينيين. ومن بين أبرز هذه المخاوف الحرمان من الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية.[6] إنّ محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية يعتبر مخالفاً لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان وخصوصاً فيما يتعلق بالضمانات القضائية المتصلة بالحق في المحاكمة العادلة.[7] ولا يُطبق هذا النظام سوى على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، باستثناء سكان القدس الشرقية، في حين أنّ القانون المدني يطبق على المستوطنين الإسرائيليين بحكم الأمر الواقع.

وقلما يتواجد محام مع المتهم خلال التحقيق بل إنّ الكثير من المعتقلين يقضون في الاعتقال أسابيع قبل مقابلة محام. وتفيد جماعات حقوق الإنسان أنّ الكثير من الضغط يمارس على المتهمين للاعتراف خلال التحقيق. وتتضمن أشكال سوء المعاملة الضرب والترويع والحرمان من النوم وإجبارهم على أوضاع مؤلمة والتكبيل لوقت طويل وتهديد أفراد العائلة واعتقالهم في بعض الحالات.[8] وأشارت جماعات حقوق الإنسان إلى \حالة من الغياب الكامل للمساءلة إزاء شكاوى سوء معاملة المعتقلين الفلسطينيين أثناء التحقيق.[9] ولا يحصل سوى القليل من القضايا على محاكمة كاملة استناداً إلى الأدلة؛ إلا أنّ معظم الإدانات فيها هي نتيجة لصفقات الاستئناف المستندة إلى اعترافات موقعة.[01]

واعترضت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في الأرض الفلسطينية المحتلة من حيث المبدأ على محاكمة الأطفال من خلال هذه المحاكم العسكرية (حتى المحاكم المخصصة للأحداث التي تمّ تأسيسها مؤخراً)[11] وقررت منظمة اليونيسف في الأرض المحتلة في ظل مراجعة المعاملة الحقيقية للأطفال في هذا النظام "أنّ سوء المعاملة... على ما يبدو منتشر على نطاق واسع، ومنهجي وجزء أساسي من هذه العملية، منذ لحظة الاعتقال حتى محاكمة الطفل وإدانته والحكم عليه في النهاية."[21]

وتفيد جماعات حقوق الإنسان أنّ أوضاع المعتقلين بعد إصدار الحكم عليهم تبقى صعبة. ومن بين المخاوف التي أبلغ عنها انعدام الرعاية الصحية الملائمة، والمداهمة المنتظمة لغرف السجناء، واستخدام الحبس الانفرادي كعقاب، وفرض قيود على الزيارات العائلية، ومنع استخدام الهواتف المحمولة، والقيود المفروضة على التعليم وحبس معظم السجناء خارج الأرض الفلسطينية المحتلة.[31]

إنّ استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري إلى جانب القضايا المتصلة بظروف الاعتقال كانت السبب المعلن للإضراب عن الطعام الذي نظمه معتقلون فلسطينيون على مدار السنتين الماضيتين[14] والمظاهرات التي نُظمت تضامنا مع الأسرى والتي نجم عنها نسبة كبيرة من المصابين الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في شباط/فبراير 2013 أعلى عدد شهري للإصابات الفلسطينية على أيدي القوات الإسرائيلية منذ كانون الثاني/يناير 2005، 746، 87 بالمائة منها وقعت في سياق المظاهرات المتصلة بالأسرى.

يتضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان سلسلة من سبل الحماية للأشخاص المدانين وتتضمن الحق في افتراض البراءة والحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية وعدم التعذيب أو غيرها من أشكال المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المهينة أو العقاب والحق في عدم تجريم الذات. ولا يجب اعتقال الأطفال إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة من الوقت. ويجب معاملتهم في جميع الأوقات بإنسانية وكرامة واحترام وبصورة تأخذ بالحسبان سنهم واحتياجاتهم وظروفهم.

مخاوف إزاء اعتقال الأطفال الفلسطينيين في الخليل

منظمات المراقبة الدولية تفيد أنّ الأطفال من ضمن السكان المتضررين

أثيرت مخاوف هذا الشهر إزاء اعتقال القوات الإسرائيلية لأطفال فلسطينيين في محافظة الخليل وخصوصا في البلدة القديمة الواقعة في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل.

ويفيد نادي الأسير الفلسطيني أنّ 30 طفلاً، تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً، اعتقلوا في مناطق مختلفة من محافظة الخليل خلال نسيان/أبريل.[51] وفي معظم الحالات، اعتقل الأطفال من منازلهم على أيدي جنود مسلحين في منتصف الليل مقيدي الأيدي ومعصوبي الأعين. ويفيد نادي الاسير الفلسطيني أنّ عائلة الطفل في بعض الحالات – بما في ذلك الأطفال الصغار والكبار – أمرت بمغادرة منازلها أثناء تفتيش المنزل. وفي بعض الحالات ألحقت أضرار بمحتويات المنزل. وتمّ التحقيق مع معظم الأطفال بدون حضور محامٍ أو شخص بالغ.

تفيد التقارير أنّ الأطفال اعتقلوا من منازلهم في منتصف الليل مقيدي الأيدي ومعصوبي الأعين وأخذوا للاستجواب.

وتأتي هذه الاعتقالات إلى جانب مخاوف أخرى أبدتها جماعات دولية متواجدة لحماية السكان الفلسطينيين تتصل بارتفاع عدد حالات اعتقال الأطفال، بعضهم لم يتجاوز السابعة من العمر في منطقة الخليل 2 التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل. ويُشير تقرير صدر هذا الشهر استناداً إلى الحوادث التي سجلتها الفرق المسيحية لصنع السلام وبرنامج المرافقة المسكوني في إسرائيل وفلسطين وحركة التضامن الدولية إلى أنّ منظمات المراقبة الدولية شاهدت عن كثب اعتقال ما يزيد عن 45 طفلاً دون سن الخامسة عشرة من المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في الخليل في الفترة بين أول شباط/فبراير وحتى منتصف نيسان/ أبريل. ويفيد التقرير أن معظم الحوادث وقعت بينما كان الأطفال في طريقهم إلى المدرسة أو يمشون في الأحياء التي يعيشون فيها. وأتهم بعض هؤلاء الأطفال برشق الحجارة. واعتقل ما يزيد عن نصف هؤلاء الأطفال (27) خلال يوم واحد، 20 آذار/ مارس، عند مدخل مدرستهم.[61] وتضمن الكثير من حوادث الاعتقال أطفالا اعتقلوا لفترات قصيرة وأطلق سراحهم في اليوم ذاته.

وتتابع هذه التقارير مخاوف مشابهة أثيرت حول معاملة الجنود الإسرائيليين للأطفال الفلسطينيين في مواقع أخرى في الضفة الغربية ومنها قرية النبي صالح في محافظة رام اللّه، وبيت أمر في محافظة الخليل، وسلوان في القدس الشرقية.[71] وتفيد الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال/فرع فلسطين أنّ الجيش الإسرائيلي يعتقل سنويا 700 طفل فلسطيني من الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) ويحاكمون أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 215 حالة اعتقال أطفال فلسطينيين في القدس الشرقية خلال عام 2012، اعتقلت المجموعة الأكبر منهم، 36 بالمائة، في حي سلوان.

وشكلت معاملة السلطات الإسرائيلية للأطفال الفلسطينيين المعتقلين مصدر قلق لمنظمات حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) التي عبرت عن مخاوفها من أنّ معاملة إسرائيل للأطفال الفلسطينيين لا تنسجم مع التزاماتها بموجب القانون الدولي (أنظر المربع في هذا التقرير).

دراسة حالة: أحمد نمر، 15 عاماً

أحمد نمر، 15 عاما، الذي اعتقل في نيسان/أبريل 2013. أيار/مايو 2013.

اعتقل أحمد نمر من منزله في مخيم العروب للاجئين في السابع من نيسان/أبريل 2013. وأطلق سراحه بكفالة في 23 نيسان/أبريل 2013 انتظاراً لمحاكمته. وقص على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تجربته هذه في الثالث أيار/مايو 2013:

"في السابع من نيسان/أبريل أيقظني أخي الأكبر قرابة الساعة الثالثة صباحاً وأخبرني أنّ الجنود الإسرائيليين قدموا إلى منزلنا بحثا عني. شعر بالرعب الشديد. وحشرت نفسي خلف جدتي التي كانت نائمة أملاً في أن تخفيني عن أنظارهم ولكنني في النهاية خرجت بسبب إصرارهم. وعندما قالوا لي أنّهم قدموا لاعتقالي رجوتهم الانتظار إلى حين إتمام امتحان المدرسي في ذلك الصباح، لكنهم رفضوا.

أمسكني جنديان من يداي وأخذاني إلى الشارع. وفي تلك اللحظة بدأ الجنود بالتقدم نحونا من أزقة مختلفة في المخيم جارين معهم طفلين آخرين. اقتادنا الجنود إلى سيارة عسكرية عند مدخل المخيم. وقبل إدخالنا إلى السيارة، تمّ تكبيل أيدينا وتعصيب أعيننا. وفي اللحظة التي أدخلونا فيها إلى سيارة الجيب وأغلقوا الباب أجبرونا على الجلوس على أرضية السيارة وبدؤوا بضربنا.

أخذنا من مخيم العروب إلى مستوطنة جوش عتصيون. وعندما وصلنا سُؤلنا عن حالتنا الصحية. ومن ثم تركنا في الخارج في البرد لعدة ساعات إلى حين أخذنا للتحقيق بصورة منفردة. عندما جاء دوري سألني الضابط إنّ كنت رشقت الجنود الحجارة ومع من كنت. وعندما نفيت هذه الاتهامات تقدم المزيد من الجنود نحوي وبدؤوا بضربي وصفع وجهي. وضربني أحد الجنود بعقب بندقيته في أضلعي وضربني في ظهري بشيء لا أعلم ما هو. لقد آلمني الضرب بشدة لدرجة أنني اعترفت برشق حجرين آملاً أن يتوقف الضرب ولكنهم بدؤوا بضربي من جديد عندما قلت إني رشقت الحجارة. بعد ذلك، جعلوني أوقع على ورقة مكتوبة باللغة العبرية لم أفهم ما كتب فيها.

بعد التحقيق أمرت بالجلوس في الخارج، وفي هذه اللحظة كانت الشمس قد أشرقت وكان الجو حارا. بقيت هناك عدة ساعات مع الولدين الآخرين اللذين اعتقلا في الوقت الذي اعتقلت فيه. بعد ذلك وضعنا في مركز اعتقال يضم الأطفال والبالغين. وفي مساء ذلك اليوم نقلت إلى سجن عوفر بالقرب من رام اللّه. وبعد تأجيل مثولي أمام المحكمة خمس مرات أطلق سراحي بكفالة 4,000 شيقل حتى موعد محاكمتي في حزيران/يونيو 2013."

قالت أم الطفل "لقد اضطررنا لاقتراض المال ولكننا لم نستطع ترك الطفل في السجن. إنه حاليا تحت الإقامة الجبرية ولا يُسمح له بالذهاب إلى المدرسة أو إلى أي مكان. ونتيجة لهذه التجربة أصبح مكتئباً للغاية. إنه لا يأكل جيِّداً وهو غاضب طوال الوقت. قبل اعتقاله كان قد سجل اسمه في رحلة مدرسية إلى حديقة ملاهي. ولكنه لم يتمكن من الذهاب بسبب الإقامة الجبرية، وفي يوم الرحلة كان يتخيل زملاءه في الصف يمرحون ويسبحون وهو في المنزل ينظر إلى الجدران."

طلب مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة- بتسيلم - الشرطة العسكرية الإسرائيلية فتح تحقيق في معاملة أحمد أثناء اعتقاله ولكنه لم يتلق رداً على هذا الطلب.

إغلاق معابر غزة

إغلاق معبر كيرم شالوم 17 يوماً من بين 30 يوماً

فرضت السلطات الإسرائيلية مرتين هذا الشهر قيوداً صارمة على حرية تنقل الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليها مما زاد من الضعف الذي يعاني منه السكان أصلاً. ففي الفترة ما بين 8 و11 نيسان/أبريل ومرة أخرى في 28 نيسان/أبريل حتى نهاية الشهر، قصرت السلطات الإسرائيلية الوصول عبر معبر إيريز على الحالات الإنسانية الطارئة المصرح لها وحاملي بطاقة هوية غزة العائدين إليها والأجانب، وأغلقت معبر كيرم شالوم أمام الصادرات والواردات من البضائع. ويعتبر معبر كيرم شالوم المعبر الوحيد المخصص لنقل البضائع الذي يربط غزة بكل من إسرائيل والضفة الغربية والخارج.

ووفقاً لإسرائيل جاءت فترات الإغلاق هذه – سبعة أيام إجمالا - رداً على إطلاق جماعات فلسطينية مسلحة الصواريخ باتجاه بلدات في جنوب إسرائيل. وأغلق المعبر كذلك لمدة ثلاثة أيام بسبب الأعياد الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، بلغت الفترة الإجمالية التي اغلق فيها المعبر وتتضمن فترات الإغلاق المنتظمة 17 يوماً من بين 30 يوماً هذا الشهر. وكانت إسرائيل اتخذت إجراءات مماثلة في حادثين سابقين في نهاية شباط/فبراير وآذار/مارس. وتؤدي هذه القيود المكثفة إلى نقص في المواد الغذائية والمستلزمات الأساسية وتشمل الفواكه الطازجة ومنتجات الألبان وغاز الطهي، وتقوض الظروف المعيشية وحقوق بعض العائلات الأكثر ضعفاً في غزة. وبسبب هذه الإغلاق المتكرر، فتح معبر كيرم شالوم بصورة استثنائية يوم الجمعة 12 نيسان/أبريل لتسهيل دخول الغذاء والبضائع الأساسية.

وفرض الإغلاق المتكرر لمعبر كيرم شالوم، على مدار الأشهر الثلاثة المنصرمة، تحديات لوكالات العمل الإنساني. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أنّ برنامج الأغذية العالمي تمكن من مواصلة عملياته بدون انقطاع خلال نيسان/أبريل بسبب مخزونه من المؤن، إلا أنّ عملياته اللوجستية لإعادة تعبئة مستودع دير البلح بالمخزون للدورة التالية انقطعت لعدة أيام. وإذا ما استمرت السلطات الإسرائيلية في إغلاق معبر كيرم شالوم بهذه الطريقة، فإنّ الوكالة تخشى الأثر السلبي الذي قد تتعرض له قدرتها على تخطيط علمياتها بصورة فاعلة وضمان وجود مخزون كافٍ من الغذاء في غزة."

فرضت السلطات الإسرائيلية مرتين هذا الشهر قيوداً صارمة على حرية تنقل الاشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليها مما زاد من الضعف الذي يعاني منه السكان أصلاً.

الانتهاء من أعمال تجديد محطة مؤقتة لمعالجة مياه الصرف الصحي في غزة

ما زالت هنالك مخاوف إزاء القيود المفروضة على دخول مواد المياه والصرف الصحي والنظافة الحيوية

سمحت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر بدخول الشحنة الأخيرة من المعدات المطلوبة للانتهاء من أعمال تجديد محطة مؤقتة لمعالجة مياه الصرف الصحي في خان يونس. وستؤدي أعمال التجديد التي تمولها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتنفذها مصلحة مياه بلديات الساحل إلى تحسين معالجة مياه الصرف الصحي في منطقة خان يونس. وستخدم المحطة 280,000 نسمة إلى حين بناء محطة أوسع يخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا إقامتها. وكانت المواد طلبت في البداية في حزيران/يونيو 2012 غير أنّ آخر المواد لم يدخل سوى هذا الشهر بسبب التأخر في الحصول على موافقة السلطات الإسرائيلية.

إنّ وضع البنى التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الحالية في غزة غير ملائم بصورة خطيرة نتيجة انعدام التطوير والنمو السكاني السريع والأضرار التي لحقت بها أثناء الأعمال القتالية المسلحة – وخصوصا في الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب» في عامي 2009-2008. وأعاقت القيود المستمرة على دخول المواد أعمال الترميم والتجديد والبناء، كذلك منع انقطاع الكهرباء الذي

*ساهمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بهذه المعلومات بالنيابة عن مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة.

يصل إلى 12 ساعة يومياً ونقص التمويل لشراء الوقود اللازم لتشغيل المولدات المرافق الحالية من العمل بصورة متواصلة. وحاليا لا تتم معالجة سوى 25 بالمائة من مياه الصرف الصحي في غزة في حين أنّ 90 مليون لتر من مياه المجاري الخام أو المعالجة بصورة جزئية تصب يوميا في البحر المتوسط معظمها من وادي غزة.

ولتحسين هذا الوضع بدأت مصلحة مياه بلديات الساحل هذا الشهر ببناء محطة مؤقتة أخرى لمعالجة مياه الصرف الصحي في وادي غزة وتمولها أيضا لجنة الصليب الأحمر الدولية. ويعتمد نجاح هذا المشروع على دخول المواد المطلوبة في الوقت المناسب إلا أنّ القيود المتواصلة التي تفرضها إسرائيل على دخول مواد ومعدات مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة قد تعيق تنفيذ المشروع.

سمحت إسرائيل، منذ تخفيف الحصار في حزيران/يونيو 2010، للمنظمات الدولية بتنفيذ مشاريع بناء في غزة. بالرغم من ذلك، واجهت المنظمات التي تعمل لسد النقص في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة تعقيدات عديدة. أولاً، يجب أنّ تحصل مشاريع البناء الكبيرة على موافقة إسرائيل ويتضمن ذلك تقديم عدة وثائق متعلقة بالمشروع وعملية طويلة الأمد للحصول على موافقة. فعلى سبيل المثال كان معدل فترة انتظار مشاريع مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة التابعة للأمم المتحدة في غزة حصولها على الموافقة من السلطات الإسرائيلية 19 شهراً. ثانيا، بالرغم من أنّ المشاريع الصغيرة، كإصلاح أو تجديد البنى التحتي والمرافق القائمة، لا يتطلب الحصول على موافقة إلا أنّ دخول المواد الحيوية لتنفيذها يخضع لتأخيرات طويلة تتعلق بالتنسيق. ويستغرق الحصول على موافقة لدخول المعدات الكهروميكانيكية، على وجه الخصوص، كالمضخات وأجهزة تدوير الهواء وأجهزة الضغط ما بين عدة أشهر إلى عام وتطلب السلطات الإسرائيلية إجراء تنسيق خاص لمثل هذه المعدات بما في ذلك معدات المشاريع التي تمّت الموافقة عليها بالفعل.

"إنّ وضع البنى التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الحالية في غزة غير ملائم بصورة خطيرة"

الصورة من: فريق المناصرة التابع لائتلاف المياه والصرف الصحي والنظافة، آذار/مارس 2013.

12 مليون لتر من مياه المجاري الخام يجري تصريفها يومياً في البحر المتوسط من وادي غزة.

بالإضافة إلى التأخير الذي بلغ ستة أشهر قبل استلام المواد اللازمة لمحطة معالجة مياه الصرف المؤقتة في خان يونس، انتظرت مصلحة مياه بلديات الساحل، كذلك، وصول جهاز ضغط هوائي للانتهاء من مد خط هيوبر للصرف الصحي في شمال غزة الذي ينتظر الحصول على موافقة منذ آذار/ مارس 2012. إن المزيد من التأخير في إنهاء هذا المشروع قد يؤدي إلى فيضان خطير لمياه المجاري في منطقة الصفطاوي التي شهدت فيضاناً كبيراً العام الماضي. وواجه مشروع محطة شمال غزة الطارئ لمعالجة مياه الصرف أيضا تأخيرات في دخول المعدات الكهروميكانيكية مما أدى إلى تأخير تنفيذ المشروع 6 إلى 8 أشهر.

ويزيد عدم وجود مرافق لمعالجة مياه الصرف الصحي سيجعل من مياه المجاري من وادي غزة وغيره من المناطق خطر انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه. وفحصت لجنة الصليب الأحمر الدولية عينة من مياه البحر قبالة وادي غزة ووجدت أنها تحتوي على كمية كبيرة من البكتيريا القولونية البرازية والمكورات السبحية البرازية والمعادن الثقيلة. وفي عام 2009، أفادت منظمة الصحة العالمية أنّ سبعة مناطق مختلفة في مياه ساحل غزة وجدت ملوثة وحذرت من السباحة في هذه المناطق لتجنب الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق المياه كالكوليرا والتهاب الكبد والتهاب السحايا. وقد يصبح الوضع أكثر خطورة مع قدوم موسم الصيف الذي تتجه خلاله آلاف العائلات للشاطئ للترفيه عن نفسها وتجنب الحر.

كذلك ساهم نقص قدرة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في تلوث المياه الجوفية. وأدت معالجة مياه الصرف الصحي بصورة غير سليمة إلى تسرب مياه المجاري الخام والمعالجة جزئيا إلى المياه الجوفية التي ازدادت ملوحتها بسبب تسرب مياه البحر نتيجة الإفراط استخراج المياه الجوفية. وحذر برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أنّ 90 بالمائة من المياه التي يتمّ سحبها من المياه الجوفية غير صالح للاستهلاك البشري وأن إعادة تأهيل شبكة المياه الجوفية سيستغرق 20 عاماً. وبدون التدخل الفوري ستصبح المياه الجوفية غير صالحة للاستهلاك في عام 2016 وغير قابلة للإصلاح بداية من عام 2020.[81] إنّ التنسيق الفاعل والسريع من أجل دخول مواد ومعدات المياه والصرف الصحي والنظافة هو أمر ضروري من أجل معالجة المخاطر البشرية والبيئية الناجمة عن مرافق المياه والبنى التحتية غير الكافية في قطاع غزة.

ارتفاع حاد في عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية

طرأ ارتفاع حاد في عمليات هدم المباني التي نفذتها السلطات الإسرائيلية هذا الشهر حيث هدم 46 مبنى في القدس الشرقية والمنطقة (ج) بحجة عدم حصولها على تصاريح. ونتيجة لذلك هُجر 64 فلسطينياً أكثر من نصفهم أطفال وتضرر 350 شخصاً آخرون بسبب فقدانهم لمباني تدعم سبل كسب العيش. وكان خمسة من بين المباني التي هدمت هذا الشهر، ومن بينها ثلاثة مبان سكنية، تبرعت بها جهات مانحة دولية كاستجابة إنسانية لعمليات هدم سابقة. وتأتي عمليات الهدم هذه في أعقاب شهرين من الهدوء النسبي (شباط/فبراير – آذار/مارس 2013)، هدم خلالها 17 مبنى من بينها مبنيان هدمهما أصحابهما مما أدى إلى تهجير 58 شخصاً.

وبعلميات الهدم خلال نيسان/أبريل يصل المتوسط الشهري للمباني التي هدمت في الضفة الغربية منذ مطلع عام 2013 إلى 50 مبنى وهو عدد مماثل للمتوسط خلال عام 2012. بالرغم من ذلك ارتفع متوسط عدد الأشخاص الذي هجروا بنسبة 30 بالمائة من 73 في عام 2012 إلى 95 في عام 2013. ونفذ 85 بالمائة من عمليات الهدم في المنطقة (ج)، منها 60 بالمائة كانت تقع في غور الأردن (محافظتي طوباس وأريحا) و20 بالمائة في محافظة الخليل (أنظر الرسم البياني أدناه).

بموجب سياسة التخطيط التي تطبقها السلطات الإسرائيلية، من المستحيل تقريباً على الفلسطينيين الحصول على رخص للبناء. وو جميع الأراضي، في المنطقة (ج)، فعلياً داخل حدود المجالس الإقليمية للمستوطنات الإسرائيلية، مما يجعلها غير متاحة الفلسطينيين للبناء. وتمنع السلطات الإسرائيلية أيضا أي تنمية للأراضي الخاصة على أساس أنها خصصت كأراضٍ زراعية في الأربعينات. ولا توجد مخططات بناء صادقت عليها الإدارة المدنية الإسرائيلية إلا لنسبة 13 بالمائة من المجتمعات الفلسطينية في المنطقة (ج) ولا تمثل هذه سوى أقل من واحد بالمائة من المنطقة. وعلى مدار العامين الماضيين، قدمت المجالس القروية الفلسطينية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ما يزيد عن 30 مخططاً للإدارة المدنية الإسرائيلية لتجمّعات تقع في المنطقة (ج). و لم تمنح أي من هذه المخططات موافقة نهائية إلى الآن.

وفي القدس الشرقية، يواجه الفلسطينيون صعوبات مشابهة إذا لم يتمّ تخصيص سوى 13 بالمائة من المنطقة للفلسطينيين وهي مناطق مقام عليها مباني أصلاً، كما أنّ كثافة البناء محدودة إضافة إلى أنّ عملية تقديم الطلبات للحصول على تراخيص صعبة ومكلفة. وهنالك سلسلة من القضايا الأخرى المتعلقة بتسجيل الأراضي تجعل العملية أكثر تعقيداً.[91] وإجمالا لا يستوفي العدد الإجمالي للتراخيص التي تمنح سنوياً للفلسطينيين الطلب الحالي على السكن بفجوة تبلغ 1,100 وحدة سكنية سنويا.[02] وما لا يقل عن 33 بالمائة من مجمل المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية غير حاصلة على تراخيص بناء إسرائيلية أي أنّ ما يزيد عن 93,000 مواطن يتهددهم خطر هدم منازلهم وبالتالي التهجير.

نفذ 60 بالمائة من عمليات الهدم في عام 2013 في غور الأردن (محافظتي طوباس وأريحا)

إنّ لعمليات الهدم آثاراً مادية واجتماعية نفسية وعاطفية خطيرة على العائلات الفلسطينية. فهي تقوض آليات التكيّف التي تتبناها العائلات وتترك العائلات التي تعاني موجات متعددة من عمليات الهدم أكثر عرضة للخطر. ونتيجة لذلك، تصبح بعض العائلات في الأرض الفلسطينية المحتلة أكثر فقراً وغير قادرة على التكيف مع سلسلة الظروف الصعبة في المنطقة (ج) والقدس الشرقية.

التوزيع الجغرافي للمباني التي هدمت في الضفة الغربية في عام 2013

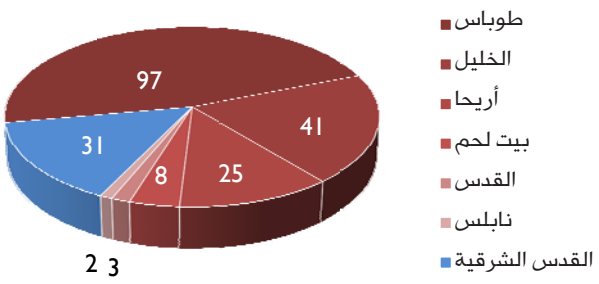

دراسة حالة: عملية هدم في حي الطور في القدس الشرقية

في 24 نيسان/أبريل، هدمت وزارة الداخلية الإسرائيلية ترافقها القوات الإسرائيلية مبنى من طابق واحد في حي الطور في القدس الشرقية مملوك لكايد جرادات وعائلته. وكان المبنى مكون من ثلاثة شقق سكنية غير مأهولة ومحليين تجاريين. وتأثرت نتيجة لعملية الهدم بصورة مباشرة عائلة لاجئين تضم ست أسر وتتألف من 25 شخصا، منهم عشرة أطفال. وكان أربعة من أبناء كايد وعائلاتهم يخططون للانتقال إلى الشقق الجديدة في بداية أيار/مايو 2013. ومن بين المتضررين من عملية الهدم عددٌ من أفراد العائلة الذين يعانون من إعاقات وحالات طبية خطيرة.

ونفذت عملية الهدم بحجة عدم حصول المبنى على ترخيص للبناء. ويفيد كايد أن العائلة اشترت دونم الأرض الذي أقيم عليه المبنى في عام 1990 وبنت منزلها الأول في عام 1997. وكان المبنى الأول قد هدم في عام 2001 ولكن العائلة أعادت بناءه وهدم مرة أخرى قبل نهاية عام 2001.

وتفيد العائلة أنها استثمرت الكثير من الوقت والمال في محاولة الحصول على رخصة للبناء على أرضهم. وفي الفترة بين عامي 1997 و2004، أفادت العائلة أنها وعشرات من جيرانها استأجرت مخطط بناء لإعداد مخطط لأرض مساحتها 68 دونم تقع في المنطقة لتغيير تصنيفها من أراض زراعية يحظر فيها البناء إلى منطقة سكنية. وبعد سنوات من المحاولة لم يستطع مالكو الأرض التوصل إلى اتفاق حول المخطط بسبب تعقيدات تتعلق إعادة تقسيم الأرض وتخصيص بعض منها للاستخدام العام.[12] ونتيجة لذلك لم تتمكن العائلات أبداً إنهاء المخطط وتقديمه للحصول على موافقة.

وفي النهاية أعادت العائلة بناء منزلها الرئيسي في عام 2004 وبنت المباني التي همت مؤخرا في آب/أغسطس 2012 نظرا لحجم العائلة والحاجة إلى مساكن ملائمة. وأصدر أمر هدم لهذه المباني في أيلول/سبتمبر 2012. ووكلت العائلة محام خاص لمتابعة القضية ولكنها لم تكن تدرك أن عملية الهدم كانت وشيكة. وهنالك أيضا أمر هدم نهائي لمنزل العائلة الرئيسي الذي تسكن فيها ثلاث أسر: عائلة كايد المباشرة، وعائلة إحدى بناته، وعائلة أحد أبنائه مما يهدد بخطر التهجير الوشيك ما يقرب من 16 شخصاً من بينهم سبعة أطفال.

وكان لعملية الهدم التي نفذت في نيسان/أبريل أثر كبير على العائلة فأدت إلى تفاقم وضعها الصعب أصلاً بسبب حالات الأمراض والإعاقات الخطيرة التي يعاني منها أفراد العائلة الذين تأثروا بصورة مباشرة بسبب الهدم: تعاني زوجة كايد من سرطان الدماغ ويعاني اثنان من أفراد العائلة من التوحد واثنان يعانيان من الصرع واثنان كفيفان من بينهما طفل يعاني أيضا من إعاقة عقلية. وتكبدت العائلة خسائر مالية ضخمة بلغت 220,000 دولار أمريكي تضمنت تكاليف البناء والدهان (189,000 دولار أمريكي) وأتعاب المحامي (7,500 دولار أمريكي) والمحاولات السابقة الفاشلة لإعداد مخطط (27,000 دولار أمريكي).[22]

> *لا يوجد دعم كاف للعائلات الفلسطينية مثل عائلتي التي تعاني من السياسات الإسرائيلية المتمثلة في هدم مباني الفلسطينيين في القدس الشرقية. لا تدمر هذه السياسة منازلنا فحسب، بل وجميع جوانب حياتنا ورفاهيتنا وتدفعنا لمغادرة المدينة بحثا عن الاستقرار والكرامة. إن الحياة في القدس الشرقية صعبة للغاية ونتعرض للضغط المتواصل، ولكن لا يوجد أي دعم للفلسطينيين الذين يواصلون العيش هنا.*
>
> كايد جرادات

عائلات اللاجئين الفلسطينيين تهرب من سوريا إلى قطاع غزة

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تقدم مساعدات لما يقرب من 200 عائلة

*قدم معلومات هذا القسم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

كان للصراع الدائر في سوريا منذ عامين آثار مدمرة على السكان المدنيين. ومن بين المليون شخص الذين فروا من سوريا بحثاً عن الملجأ والأمن في مكان آخر[32] ما يقرب من 190 عائلة فلسطينية من اللاجئين تضم ما يقرب من 850 فرداً وصلت إلى غزة منذ آذار/مارس 2011.

ووفقا لمقابلات أكثر عمقاً أجرتها وكالة الأنروا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2013، تبين أنّ الكثير من هذه العائلات لم تصل إلى غزة من قبل. وبالرغم من أنّ 90 بالمائة من العائلات الثلاثين 30 التي أجريت معها مقابلات كان والداهم أم أجدادهم هجروا إلى غزة في عام 1948 إلا أنّ ما يقرب من 80 بالمائة انتقلوا إلى سوريا بعد حرب عام 1967. وبعد 55 عاماً تقريباً تعاني هذه العائلات التهجير وانتزاع الملكية للمرة الثالثة بعد هروبها من الصراع في سوريا لأي موقع يفتح أبوابه أمامهم ويوفر لهم الأمن ولو بصورة ثانوية.

بعد 55 عاما تقريبا على تهجيرها في عام 1948 تعاني هذه العائلات التهجير وانتزاع الملكية للمرة الثالثة بعد هروبها من الصراع في سوريا.

ونظراً لأنّ قلة من الدول تستقبل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا فإنّ الهروب من سوريا إلى غزة كان الملجأ الوحيد لنصف العائلات على الأقل، بعد ان استنفذت جميع الخيارات الأخرى. وحتى الوصول إلى غزة مثل تحدياً إذ أن الحدود مع الأردن مغلقة فعلياً وبسبب رسوم التأشيرات الباهظة في لبنان ولأن الدخول إلى غزة مقتصر على الأشخاص الحاملين لتأشيرات دخول ولأشخاص من فئات عمرية محددة أو أشخاص يقدمون بالطائرة مباشرة من دمشق – وهي حالات لا تنطبق سوى على اللاجئين الفلسطينيين.

وتعيش معظم عائلات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ظروفاً صعبة في غزة ويقول الكثير منهم إنهم يتمنون لو أنهم لم يغادروا سوريا. وأخبرت هذه العائلات بصورة متواصلة وكالة الأنروا أنها فوجئت بتكاليف العيش المرتفعة وانعدام الأشغال في غزة وهي أوضاع لم يكونوا على علم كامل بها قبل وصولهم. ونظراً لعدم تمكنهم من العثور على عمل لم تستطع سوى قلة من هذه العائلات تأمين مكان سكن وانتقل ما يزيد عن 40 بالمائة من هذه العائلات التي أجريت معها المقابلات عدة مرات منذ وصولها إلى غزة.

وذكر عدد مرتفع من هذه العائلات أنها شهدت أحداثاً مأساوية في سوريا تضمنت الاعتقال والحبس والتعذيب والاعتداء الجنسي والإصابة ومشاهدة الهجمات. وتفاقمت هذه الصدمات بسبب الأعمال القتالية التي استمرت ثمانية أيام بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وذكر الأطفال وذووهم بصورة متكررة أيضاً أنّ التكيف مع ثقافة قطاع غزة كان صعباً.

توفر وكالة الأنروا مساعدات لعائلات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا مساوية لغيرها من عائلات اللاجئين الفلسطينيين في غزة. ويحق للأطفال الالتحاق بمدارس الأونروا حتى وإن لم يكن لديهم شهادات مدرسية من سوريا. ويحق لعائلات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا الحصول على الرعاية الطبية في مراكز الأونروا في قطاع غزة وعددها 21 مركزاً، كما أنّ خدمات الاستشارة النفسية الاجتماعية في المدارس والمراكز الصحية ومكاتب الإغاثة توفر لهم الاستشارة والدعم. وحصلت العديد من العائلات على مساعدات طارئة غير غذائية كالأغطية والوسائد والأغطية البلاستيكية وغيرها. وسيتم إجراء تقييم لجميع عائلات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وفق مسح الفقر لتحديد أحقيتهم في الحصول على مساعدات غذائية.

ولكن أكبر الاحتياجات التي تعوز عائلات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا هي المساكن المؤقتة. وقد طلبت معظم العائلات ذلك بدلا من المساعدات الغذائية لأنّ عائلات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا كانت تعيل نفسها وليست معتادة على الاعتماد على المساعدات الدولية من الاحتياجات الأساسية للبقاء.

وقدم المكتب الميداني لوكالة الأونروا في سوريا تمويلاً لمكتب الأونروا في غزة لمساعدة عائلات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من خلال تقديم مساعدات نقدية لتأمين مساكن مؤقتة لمرة واحدة. وللأسف لم يتمّ حتى الآن إجراء تقييم الأهلية وتوزيع المساعدات النقدية بسبب المظاهرات المتواصلة التي ينظمها اللاجئون ضد وكالة الأونروا في غزة بسبب وقف المساعدات النقدية للعائلات الفقيرة. وتمنع المظاهرات الاخصائيين الاجتماعيين التابعين للأونروا من إجراء زيارات منزلية أو مقابلة مستفيدين قائمين أو جدد في مكاتب الوكالة ومن بينهم عائلات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. وحال توقف المظاهرات والسماح للأخصائيين الاجتماعيين بمواصلة مهامهم سيتم تقييم عائلات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا لتحديد أهليتهم في الحصول على مساعدات نقدية لمرة واحدة لتأمين مساكن مؤقتة والمساعدات الغذائية.

محكمة إسرائيلية تقر مسار الجدار في وادي كريمزان

الخطر يتهدد الوصول إلى الأراضي الزراعية

في 24 نيسان/أبريل، بعد سبع سنوات من الإجراءات القضائية، أصدرت لجنة الاستئناف الخاصة التابعة لمحكمة الصلح في تل أبيب قراراً في مسار الجدار في وادي كريمزان في محافظة بيت لحم. ورفض القرار الاستئناف الذي قدمه ملاك الأراضي من بيت جالا ومندوبون عن طائفة السالزيان من دير كريمزان المجاور الذي قدموا استئنافا لتحويل مسار مقطع الجدار. ونتيجة لذلك سيفصل الجدار ما يقرب من 58 مزارعاً من بيت جالا عن 3,000 دونم من الأراضي التي تتألف من بساتين الزيتون والتين واللوز عن الحيز الترفيهي الوحيد في المنطقة وهي التلال المدرجة الزراعية المحيطة بدير الكريمزان.[42]

ويعني هذا القرار أنّ دير الكريمزان والمدرسة الابتدائية التي يديرها لمصلحة سكان بيت جالا ستكون في الجانب «الفلسطيني» من الجدار وستفصل عن أراضيها الزراعية والدير الذي سيظل في الجانب «الإسرائيلي» من الجدار. وقد اختارت الراهبات في بداية الأمر البقاء في الجانب «الإسرائيلي» من الجدار لتجنب الانفصال عن الأراضي الزراعية ولكنهن غيرن موقفهن من أجل الحفاظ على صلتهن ببيت جالا: وفي عام 2012 أعلن الرهبان أنهم يفضلون البقاء في الجانب «الفلسطيني» من الجدار.

وادعى مقدمو الاستئناف أنّ مسار الجدار سيلحق أضراراً بنسيج مجتمعهم وسيتسبب بأضرار بيئية للتلال الزراعية المدرجة التاريخية ويخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وادعى مقدمو الاستئناف أنّ المسار يهدف إلى ضم مستوطنة هار جيلو إلى الجانب "الإسرائيلي" من الجدار وربطها بمستوطنة جيلو في القدس الشرقية. وتفيد مؤسسة سانت إيف التي مثلت دير الكريمزان أنّ لجنة الاستئناف لم تول اهتماما كافيا للأضرار التي سيسببها المسار لملاك الأراضي.

وأشارت لجنة الاستئناف أنّ بوابة زراعية سيتم فتحها في الجدار ستتيح للراهبات والرهبان الوصول من كلا الاتجاهين إضافة إلى السماح للمزارعين بالوصول إلى أرضهم. وإجمالا، توجد 73 بوابة أقامتها السلطات الإسرائيلية على طول مقاطع الجدار التي تمّ إلانتهاء من بنائها. ويتوجب على المزارعين الذين يعيشون فيما يقرب من 150 مجتمعاً فلسطينياً ويمتلكون أراضي زراعية معزولة بين الجدار

سيفصل الجدار ما يقرب من 58 مزارعا من بيت جالا عن 3,000 دونم من الأراضي التي تتألف من بساتين الزيتون والتين واللوز

والخط الأخضر استخدام آلية "التنسيق المسبق" أو الحصول على تصاريح "زيارة" من السلطات الإسرائيلية من أجل الوصول إلى أراضيهم الزراعية ومصادر المياه، كما أنّ وصولهم يكون محصوراً ببوابة محدّدة. بالرغم من ذلك لا يُفتح ما يزيد عن 70 بالمائة من هذه البوابات (52) سوى خلال موسم قطف الزيتون ولفترة محدودة خلال النهار، في حين تفتح بقية البوابات يوميا (11)، أو أسبوعيا في أعقاب تنسيق مسبق (10). وإجمالا، فإنّ منح عدد محدود من التصاريح وفترات التنسيق المسبق المحدودة، إلى جانب فتح بوابات الجدار لفترات محدودة، قلّص النشاطات الزراعية بصورة خطيرة وقوّض سبل العيش الزراعية في أنحاء الضفة الغربية. ونظرا للانخفاض الملموس في القدرة على الوصول في شمال الضفة الغربية نتيجة لبناء الجدار هنالك تخوف من أنّ سبل العيش التي تعتمد على الزراعة ستتآكل.

وأعلنت جمعية سانت إيف والمحامون الذين يمثلون مزارعي بيت جالا نيتهم استئناف القرار لدى المحكمة العليا الإسرائيلية.

يهدف المشروع إلى تخفيف أسوأ آثار عمليات العنف التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر على الأشخاص المعاقين في قطاع غزة.

مشروع بتمويل من صندوق الاستجابة الطارئة يستهدف الأشخاص ذوي الإعاقات في غزة

تهدف النشاطات إلى تخفيف آثار أعمال العنف التي وقعت خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2012

خلال تصعيد الصراع في الفترة بين 14 و21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، قدرت وزارة الصحة في غزة أنّ ما يزيد عن 100 فلسطيني تعرضوا لإعاقات نتيجة الإصابات التي لحقت بهم.[52] ويعتبر الذين تعرضوا للإعاقة مؤخرا إلى جانب آلاف من السكان الذين يعانون من إعاقات في قطاع غزة من أكثر فئات المدنيين ضعفاً في غزة من حيث الاحتياجات الإنسانية.[62]

يواجه الأشخاص الذين يعانون من إعاقات وأفراد عائلاتهم تحديات خاصة في أوقات الصراع المسلح. ويكون البالغون والأطفال الذين يعانون من إعاقات عادة أكثر عرضة للقلق والتوتر وأكثر تعرض من غيرهم لمشاكل الصحة العقلية. ويصبح التدخل النفسي الاجتماعي حيوياً في سياق العمليات العسكرية. ويعتبر تقييم الاحتياجات وتلبيتها بصورة سريعة أمراً حيوياً لتخفيف الأثر طويل الأمد

موظفة في مشروع الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين تعمل مع أطفال يعانون من إعاقات في قطاع غزة.

لتصعيد العنف على الأشخاص الذين يعانون من إعاقات. ويعتبر الأشخاص الذين يعانون من إعاقات سمعية ونطقية الأكثر ضعفا على وجه الخصوص: فهم لا يستطيعون سماع العمليات العسكرية التي تحدث حولهم ولا يستطيعون المشاركة في النقاشات التي تدور حول العمليات وآثارها مما يزيد من مشاعر العزلة والانفصال واليأس. بالإضافة إلى ذلك، نظرا لعدم قدرتهم على التعبير عن أنفسهم بسهولة فهم أقل قدرة على التنفيس عما يعانونه من توتر.

في أعقاب انتهاء العمليات القتالية في تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت منظمات متخصصة تعمل مع الأشخاص الذين يعانون من إعاقات في قطاع غزة[72] تقييماً مشتركاً للاحتياجات الخاصة لهذه المجموعة الناجمة عن تصعيد الصراع. وتمّ تحديد ثلاثة مجموعات من الأشخاص المتأثرين بوصفها بحاجة ماسة للتدخل الطارئ: الأشخاص المعاقون حديثا، والأشخاص المعاقون الذين يعيشون بجوار مبان قصفت بشكل مكثف، وطلاب المدارس الثانوية الذين يعانون من إعاقات السمع والنطق.

واستجابة لهذا التقييم أطلقت الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين وشركاؤها مشروعا استهدف هذه المجموعات من الأشخاص في مناطق مختلفة في قطاع غزة ويهدف إلى تخفيف أسوأ آثار عمليات العنف التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر عليهم بالإضافة إلى تعزيز مرحلة تعافيهم وإعادة دمجهم ورفاهيتم النفسية الاجتماعية.[82] وتم تطبيق المشروع الذي سينفذ في الفترة ما بين شباط/فبراير إلى حزيران/يونيو 2013 بفضل التمويل الذي بلغ 170,000 دولار أمريكي قدمها صندوق الإستجابة الطارئة الذي تدعمه حكومات الدنمرك وأيسلندا وأيرلندا وهولندا والنرويج وأسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة. ويتيح صندوق الإستجابة الطارئة للمنظمات غير الحكومية الاستجابة للاحتياجات التي تنشأ عن حالات طارئة غير متوقعة ومفاجئة كالعمليات القتالية في تشرين الثاني/نوفمبر.

ويستهدف مشروع الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين ما يزيد عن 1,700 شخصا يعانون من إعاقات وأفراد عائلاتهم ويتضمن مجموعة واسعة من نشاطات الدعم النفسي الاجتماعي ونشاطات الإنعاش والزيارات المنزلية وجلسات الاستشارة العائلية والتقييمات المدرسية. ويتضمن كذلك نشاطات صممت لتنمية مهارات التكيف مع الأوضاع الطارئة في صفوف الأشخاص الذين يعانون من إعاقات في قطاع غزة. وسيستفيد المشاركون كذلك من النشاطات المتخصصة التي تهدف إلى مساعدة أعضاء المجتمع على التعامل مع إعاقة أقربائهم والأعراض النفسية الاجتماعية الجديدة التي قد تنشأ بعد أعمال العنف.

الهوامش

1. أنظر البيان الصحفي الصادر عن بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "هل أطلق الجنود النار بخلاف التعليمات؟ مقتل فلسطينيين بالقرب من حاجز عنبتا/عيناف،" أول أيار/مايو 2013. متاح على الرابط التالي: http://www.btselem.org/firearms/20130501_killing_of_amer_nassar_and_jaji_al_balbisi.
2. يرجى ملاحظة أنّ هذه الأرقام تتضمن الإصابات التي وقعت على أيدي القوات الإسرائيلية فقط، ولا تتضمن تلك الإصابات التي وقعت على أيدي المستوطنين الإسرائيليين المشمولة في عدد الإصابات الناجمة عن "الصراع المباشر" والمذكورة في الجدول الوارد في نهاية هذا التقرير.
3. أفاد تقرير شهري صادر عن وكالة الأمن الإسرائيلية أنّ الفلسطينيين نفذوا 139 هجوماً ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية في نيسان/أبريل مقابل 125 هجوماً خلال آذار/مارس، مما أوصل المتوسط الشهري لمثل هذه الهجمات خلال عام 2013 إلى 121 هجوماً. أنظر الملخص الشهري – نيسان/أبريل 2013، http://www.shabak.gov.il/ENGLISH/ENTERRORDATA/REPORTS/Pages/April13report.aspx. لا يميز هذا التقرير بين الهجمات التي تنفذ ضد الجنود وتلك التي تنفذ ضد المستوطنين. ولم يتضمن التقرير معلومات تشير إلى وقوع إصابات في صفوف الجنود الإسرائيليين جراء هذه الهجمات، ولكن قتل جندي إسرائيلي واحد (أنظر هذا التقرير).
4. أنظر تقرير بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "الشرطة العسكرية تفتح تحقيقات سريعة لكنها غير فاعلة عند مقتل مدنيين في الضفة الغربية، أول أيار/مايو 2013."
5. أنظر على سبيل المثال، لجنة تيركل، آليات إسرائيل في الفحص والتحقيق في شكاوى انتهاك قانون الصراع المسلح بموجب القانون الدولي، شباط/فبراير 2013.

6. تتضمن هذه المخاوف أن قضاة المحاكم العسكرية، وهم أنفسهم ضباط في الجيش الإسرائيلي، يفتقرون للاستقلالية؛ وعدم إبلاغ المعتقلين بالتهم المقدمة ضدهم بصورة سريعة؛ وعدم توفير المرافق والوقت الكافيين والمعلومات الضرورية للمتهمين ومحاميهم من أجل إعداد مذكرة دفاع مناسبة. أنظر المخاوف الواردة في: "تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص حول استقلالية القضاة والمحامين، ملحق ورسائل من وإلى الحكومات، إسرائيل،" جابرييلا كارينا كنال دي البوكيرك إي سيلفا،" (18 حزيران/يونيو 2010)، A/HRC/14/26/Add.1 الفقرة 594.

7. أنظر التقرير السنوي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقارير مكتب المفوض السامي والأمين العام "وضع حقوق الإنسان في فلسطين ومناطق عربية محتلة أخرى". A/HRC/22/35 آذار/مارس 2013.

8. أنظر على سبيل المثال تقرير منظمة بتسيلم وجمعية هموكيد- مركز الدفاع عن الفرد، «في سرية تامة: معاملة المحتجزين الفلسطينيين في منشأة بتاح تكفا للتحقيق التابعة لوكالة الأمن الإسرائيلية،» شباط/فبراير 2010 وتقرير الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال/فرع فلسطين «مكبلون، ومعصوبو الأعين ومدانون: الأطفال المعتقلون عسكريا،» أيار/مايو 2012.

9. على سبيل المثال، وفق تقرير مشترك أصدرته منظمتا حقوق الإنسان الإسرائيليتان بتسيلم وهموكيد، في الفترة بين 2001 و تشرين الثاني/أكتوبر 2010، لم يؤد أي من الشكاوى البالغ عددها 645 شكوى قدمت إلى وزارة العدل حول معاملة محققي وكالة الأمن الإسرائيلية للمعتقلين الفلسطينيين إلى أي تحقيق جنائي. "في سرية تامة" تشرين الثاني/أكتوبر 2010.

10. منظمة يش دين، "محاكمات الأبواب الخلفية: تطبيق حقوق المحاكمات العادلة في المحاكم العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،" كانون الأول/ديسمبر 2007.

11. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في الأرض الفلسطينية المحتلة، "الأطفال القابعون في الاعتقال العسكري الإسرائيلي: ملاحظات وتوصيات،" شباط/فبراير 2013، ص1.

12. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في الأرض الفلسطينية المحتلة، ص 1.

13. أنظر التقرير الربع سنوي الصادر عن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان المتاح على الرابط التالي: http://www.addameer.org.

41. أنظر البيان الصحفي الصادر عن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان الذي يورد مطالب الأسرى والاتفاقية التي تمّ التوصل إليها مع سلطات السجون الإسرائيلية، "السجناء الفلسطينيون" إنهاء إضراب جماعي عن الطعام بعد التوصل إلى اتفاق،" أيار/مايو 2012. المتاح على الرابط التالي: http://www.addameer.org/etemplate.php?id=481

15. هذه البيانات وفرها نادي الأسير الفلسطيني لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. الأطفال المعتقلون هم من بيت أمر وحلحول ودورا ومخيم العروب للاجئين والبلدة القديم وبيت عوا.

16. الفرق المسيحية لصنع السلام، "الطفولة المحتلة: أثر أعمال الجنود الإسرائيليين على الأطفال الفلسطينيين في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل في شباط/فبراير، آذار/مارس، ونيسان/أبريل 2013،" نيسان/أبريل 2013. متاح على الرابط التالي: http://www.cpt.org/cptnet/2013/04/11/al-khalil-hebron-new-report-documents-loss-childhood

17. أنظر العددين الصادرين في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 وآذار/مارس 2011 من تقرير "مراقب الشؤون الإنسانية" للإطلاع على المخاوف المتصلة باعتقال الأطفال في النبي صالح وبيت أمر وسلوان.

18. فريق العمل القطري التابع للأمم المتحدة، "غزة عام 2020. مكان قابل للحياة؟، آب/أغسطس 2012، ص.11.

19. أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "القدس الشرقية: مخاوف إنسانية رئيسية،" آذار/مارس 2011، ص 30.

20. مصدر سابق، ص. 30.

21. لمزيد من التفاصيل أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "أزمة التخطيط في القدس الشرقية" فهم ظاهرة البناء "غير القانوني"،" أيار/مايو 2009.

22. المبلغ الأصلي بالشيقل تم تحويله وفق سعر صرف 3.7 شيقل للدولار الأمريكي وتم تقريبه لأقرب عشرة.

23. يستند عدد اللاجئين السوريين على العدد الذي أوردته وكالة الأمم المتحدة للاجئين والبالغ 1.2 مليون لاجئ سوري. لمزيد من المعلومات أنظر موقع الاستجابة الإقليمية المشتركة بين الوكالات للاجئين السوريين التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

24. الدونم = 1,000 متر مربع. في عام 1967 فقد بيت جالا ما يقرب من 3,000 دونم من الأراضي تمّ ضمها لحدود بلدية القدس الموسعة.

25. لم ترصد وزارة الصحة في غزة هذه الحالات لتحديد ما إذا تعرضت لإعاقات دائما بالفعل. وحدد تقييم أجرته لجنة الإنعاش الطبي الفلسطيني في محافظتين في غزة 24 شخصا أصيبوا بإعاقة دائمة و98 أصيب بإعاقات قصيرة الأمد، إلى جانب عدد من الحالات التي لا يزال أثرها طويل الأمد غير معروف.

26. يعاني سبعة بالمائة من مجمل السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة أي 279,000 شخص من الإعاقة. للحصول على معلومات عامة حول الأشخاص الذين يعانون من إعاقات في الارض الفلسطينية المحتلة أنظر عملية المناشدة الموحدة للأرض الفلسطينية المحتلة 2013 ص. 95.

27. وتشمل الوكالات المشاركة الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين وجمعية المستقبل للصم الكبار ومركز تمكين الشباب وجمعية الاميرة بسمة للثقافة والفنون ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي ومؤسسة دياكونيا.

28. يتمّ تطبيق النشاطات على يد الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين وشركائها وهم جمعية المستقبل للصم الكبار ومركز تمكين الشباب وجمعية الاميرة بسمة للثقافة والفنون ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي بالتنسيق مع الجهات المحلية ذات الصلة كوزارة التربية والتعليم العالي والدفاع المدني الفلسطيني.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) ، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD، ACPP، AAA، ACF-E

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org 5829962 (0)2 972+

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_05_24_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.